

Distr.: General
19 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 18 آذار/مارس 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ما زالت الحالة السائدة في فلسطين المحتلة تزداد سوءاً من جراء انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل. فعلى وجه الخصوص، صعدت السلطة القائمة بالاحتلال من عمليات استيلائها على منازل الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم، بهدف التعجيل بنقل المدنيين الفلسطينيين منها قسراً، ولا سيما المناطق الواقعة في القدس الشرقية المحتلة وضواحيها، وترسيخ مخططاتها المتمثلة في الاستعمار الاستيطاني وفي ضم الأراضي.

ولقد أضحت أسر فلسطينية عديدة في حيّ سلوان وحي الشيخ جراح بالقدس الشرقية المحتلة مهددة بالتشرد والنقل القسري من المدينة، مثلما تعرّضت له أسر كثيرة من قبلها. فحتى هذه اللحظة، هناك 37 أسرة على الأقل تضم 195 شخصاً، معظمهم من اللاجئين، معرضة لخطر الإخلاء بينما تواصل منظمات المستوطنين، بدعم تام من حكومة الاحتلال وجهازه القضائي، حملاتها الرامية إلى تجريد هذه الأسر من ملكيتها وتشريدتها، من جديد، وإحلال مستوطنين إسرائيليين يهود محلها.

وهذه الأعمال غير القانونية تُنفذ يومياً بطرق لا حصر لها في فلسطين المحتلة وفي انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي وانتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك أشكال الحظر المحددة المفروضة على السياسات والتدابير الرامية إلى تغيير طابع مدينة القدس المقدسة وتكوينها الديمغرافي ومركزها.

وكما أوضحت منظمات فلسطينية ومنظمات شريكة تعنى بحقوق الإنسان في نداء مشترك عاجل وُجّه في 10 آذار/مارس 2021 إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة، فإن "الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في حي الشيخ جراح وحي سلوان تندرج في مخطط أكبر بكثير من ذلك يرمي إلى فرض تغيير



التكوين الديمغرافي للقدس وطابعها الثقافي بهدف ترسيخ الملكية الإسرائيلية اليهودية الخالصة على المدينة على حساب سكانها الفلسطينيين المشمولين بالحماية“.

وعلاوةً على ذلك، تؤكد تلك المنظمات أن “إسرائيل، بتكتيفها السياسات والأنشطة الاستيطانية الاستعمارية في القدس الشرقية، التي تشمل أحياء الشيخ جراح وسلوان والبلدة القديمة ووادي الجوز والطور (جبل الزيتون)، تسعى إلى تعزيز هيمنتها من القدس الغربية لتمتد إلى منطقة E1 المحيطة بمستوطنة معاليه أدوميم غير القانونية في الطرف الشرقي من المدينة“. وتدل جميع الإجراءات الإسرائيلية المتخذة حتى الآن على هذا المخطط غير المشروع والمدمر.

وحيث إن حياة العديد من الأسر معرضة للتهديد المستمر بترحيلها قسراً في الأشهر المقبلة - في ظل قرارات المحاكم الأخيرة التي تأمر الأسر في حي الشيخ جراح بالتخلي عن منازلها في أجل أقصاه 2 أيار/مايو 2021، والأسر في حي سلوان في أجل أقصاه آب/أغسطس 2021 - يجب أن نذكركم بأن المحاكم الإسرائيلية وافقت، في أكثر من سنة بقليل، من أوائل عام 2020 إلى آذار/مارس 2021، على إخلاء 33 أسرة فلسطينية تضم 165 فرداً، من بينهم عشرات الأطفال، على نحو ما وثقته المنظمة “السلام الآن“ الإسرائيلية غير الحكومية. وفي الواقع، تشير تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن حوالي 90 000 من الفلسطينيين معرضون لخطر الإخلاء/الهدم في القدس الشرقية المحتلة.

بل إن منظمات إسرائيلية ودولية غير حكومية تتضمن إلى المنظمات غير الحكومة الفلسطينية في توجيه تحذيرات متكررة إلى الأمم المتحدة والمجتمع العالمي بشأن عمليات التشريد القسري الجارية والشبكة للمدنيين الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم.

وقد ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن إسرائيل عمدت، في الفترة من 16 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس فقط، إلى هدم 35 من المنشآت التي تعود ملكيتها لفلسطينيين والاستيلاء عليها، مما أدى إلى تشريد 98 شخصاً، من بينهم 53 طفلاً. وتعيش المئات من الأسر الفلسطينية في خوف، في انتظار صدور قرارات من المحاكم الإسرائيلية بشأن مصير منازلها. وإضافةً إلى القضايا السالفة الذكر في القدس الشرقية المحتلة، لا بد من أن ألفت انتباهكم إلى خطر الهدم الوشيك لمئات المنازل الفلسطينية الأخرى في حي سلوان بعد أن تخلت محكمة إسرائيلية عن اتفاقات قانونية سابقة وقضت عوضاً عنها بما يؤيد إقامة متنتزه وطني ذي صبغة توراثية يسمى “حديقة الملك“. فإذا تمادت إسرائيل في حملة الهدم الواسعة النطاق هذه، فإن أكثر من 1 500 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، سيصبحون في عداد المشردين على الفور.

وورد التأكيد في النداء المشترك السالف الذكر على ما يلي:

في الوقت الذي يحاول فيه الناس في شتى أنحاء العالم النجاة بأنفسهم من الجائحة العالمية، لا يزال الفلسطينيون في القدس الشرقية يعانون من نكبة متواصلة، حيث يستمر حرمانهم من حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وأراضيهم، وفي ظل التهديد بالمزيد من التشريد وسلب الممتلكات. فهم يعانون مشاق قانونية طويلة ومرهقة وباهظة التكلفة تعترض طعنهم في دعاوى الإخلاء التي رفعتها ضدهم منظمات المستوطنين أمام المحاكم الإسرائيلية. وبالنظر إلى ما ينطوي عليه النظام القانوني الإسرائيلي من طابع التمييز وعدم الشفافية، فإنهم يُحرمون فعلياً من سبل الوصول إلى سيادة القانون.

وقد زاد الطابع المؤسسي لهذه الممارسات التمييزية من جرأة المستوطنين الإسرائيليين في فلسطين المحتلة ومن نزعة تطرفهم، حيث إنهم لا يحظون بالدعم من الدولة فحسب، بل إنهم واثقون أيضاً من أن إفلاتهم من العقاب لن يكون محل طعن فيه، حتى عن طريق القضاء. وفي ظل هذه الخلفية، بلغت اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم مستويات خطيرة في الأشهر الأخيرة، مما عزز المخططات الإسرائيلية للتوسع الاستيطاني وضم الأراضي. وتوضح هذه الاتجاهات كذلك كيف يُستخدم هذا العنف الاستيطاني المستمر بلا رادع أداة لإحداث بيئة قسرية أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يسهل بسط سيطرة أوسع نطاقاً على الأراضي الفلسطينية، ولكن بدون فلسطينيين، مما يثبت أهداف الضم التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها.

ولإطلاعكم على مثال واحد فقط، ذكر صاحب أرض فلسطيني أن مستوطنين إسرائيليين سعوا في ما لا يقل عن 15 محاولة إلى الاستيلاء على مزرعته الواقعة في منطقة البقعة، شرق مدينة الخليل، وهو أحدث اعتداء يقع هناك في 16 آذار/مارس. وحاول المستوطنون إتلاف محاصيله ودهسه وتدمير أرضه. وبعد أن حُرِم من الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني، لم يتمكن من المكوث في أرضه إلا بحماية من نشطاء في مجال حقوق الإنسان تدخلوا مراراً فأرغموا المستوطنين على مغادرة المنطقة. غير أن هذا التهديد لا يزال محدقاً بالفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين المحتلة وهذه المضايقات وأعمال التهريب والاعتداءات الممنهجة تُرتكب يومياً بحقهم، بينما تواصل السلطة القائمة بالاحتلال وميليشياتها المستوطنة مساعيها إلى طرد الفلسطينيين من أراضيهم بالجمع بين الأوامر العسكرية وأعمال العنف.

وفي 6 آذار/مارس، أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يقضي بمصادرة 658 دونماً من الأراضي الفلسطينية في قرية العبيدية، الواقعة على مقربة من بيت لحم، بهدف تنفيذ مشروع مائي مخصص حصراً للمستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية في المنطقة. وفي نفس اليوم، في بيت لحم أيضاً، قام مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة غوش إيتزيون بقطع وحرق العشرات من أشجار الزيتون، والاعتداء على المزارعين، الذين اضطروا لتركها تحت التهديد بالسلاح.

وفي 9 آذار/مارس، اقتحم حشد من الغوغاء يتألف من 80 مستوطناً محميةً وادي قانا الطبيعية، الواقعة على مقربة من منطقة سلفيت، حيث اعتدوا بشكل عشوائي على عدد من المزارعين ورعاة المواشي الفلسطينيين. فإسرائيل تنتهك القانون الدولي منذ عقود فيما يتعلق بوادي قانا، حيث تفرض ضمّاً فعلياً له بإدراجه تحت تصرف سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية في إسرائيل. وإلى غاية اليوم، لا يستطيع الفلسطينيون الذين يعيشون في وادي قانا منذ أجيال مضت الوصول إلى أراضيهم، بينما يتمتع المستوطنون من مستوطنة كارني شومرون القريبة منه بإمكانية الوصول بلا قيود إلى المحمية الطبيعية واستغلال مواردها الطبيعية.

وللمرة الثانية في آذار/مارس 2021، اقتحمت قوات الاحتلال بلدة كفل حارس، القريبة من منطقة سلفيت، فمنعت المرور عبر طرق مداخل البلدة ومخارجها وذلك لمرافقة مسيرة دينية خاصة بمستوطنين متطرفين، حيث عمدوا إلى تدنيس أضرحة البلدة وتخريب منازلها. وفي 13 آذار/مارس، اعتدى مستوطنون من مستوطنة جفعات رونين غير القانونية على السكان الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية في قرية بورين، بالقرب من نابلس، حيث قام المستوطنون بهدم منزل فلسطيني كان قيد الإنشاء. وتدخلت قوات الاحتلال لحماية المستوطنين الغزاة، مما أدى إلى إطلاق النار على شاب فلسطيني أثناء اعتداء المستوطنين. وفي نفس اليوم، شن حشد من الغوغاء المستوطنين هجوماً قبل مطلع الفجر على السكان الفلسطينيين في بلدة حوارة، بالقرب من نابلس، ورشقوا المنازل والسيارات بالحجارة. وفي 15 آذار/مارس، شن مستوطنون

إسرائيليون هجوماً على قرية قريوت، فمنعوا الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم. وواصل المستوطنون إتلاف الأراضي الزراعية في القرية وتدمير الأسوار التي أُقيمت لحماية السكان من اعتداءات المستوطنين.

وفي 8 آذار/مارس، اقتحمت القوات الإسرائيلية قرية بني نعيم، بالقرب من الخليل، وهدمت منزلاً فلسطينياً كان قيد الإنشاء وبثراً. وفي 9 آذار/مارس، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر هدم لعدد من المنازل الفلسطينية في بلدة الجيب، بالقرب من القدس، بحجة أنها شُيِّدت بدون ترخيص. ووفقاً لما ذكرته منظمة "كسر جدار الصمت" غير الحكومية الإسرائيلية، رفضت إسرائيل ما يقرب من 99 في المائة من طلبات تراخيص البناء الفلسطينية على مر السنين، مما يجعل من المستحيل على الفلسطينيين بناء وتنمية مجتمعاتهم المحلية في أراضيهم. وفي اليوم التالي، علّم سكان بلدة الولجة، بالقرب من القدس أيضاً، أن أمراً قضائياً صدر عن إحدى محاكم الاحتلال بهدم 38 منزلاً قد يُرفع في الشهر المقبل، مما يعرّض الفلسطينيين لحملة تشريد أخرى واسعة النطاق. وقد أصدرت منظمتا "إير عميم" و "بمكوم" غير الحكوميتين تقريراً مشتركاً في الأسبوع الماضي تلفتان فيه انتباه المجتمع الدولي إلى ذلك، وجاء فيه، في جملة أمور، ما يلي:

تصادر إسرائيل تدريجياً أراضي بلدة الولجة وتفصلها عن المساحة الفلسطينية المحيطة بها. فعلى الرغم من كون جزءها الشمالي يقع ضمن حدود بلدية القدس، فإن بناء الجدار الفاصل بين عامي 2010 و 2017 حول ثلاثة أطراف من القرية قد حوّلها إلى جيب شبه معزول. فالحاجز يقطعها عن بقية المدينة، ويفصلها أيضاً عن نحو 1 200 دونم من الأراضي الزراعية للقرية... وقد أعلنت السلطات الإسرائيلية أن اسم هذه الأراضي هو منتزه نحال رفائيم الوطني، وهو شكل من أشكال "الاستيطان السياحي"، الذي من شأنه أن يحدث وحدة أرض إسرائيلية بين القدس ومستوطنة هار جيلو (التي تشكل جزءاً من كتلة غوش إيتزيون)، مما يشكل حلقة أخرى في ضم "القدس الكبرى" بحكم الواقع.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل اتخاذ جميع تدابيرها القمعية بحق المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تنفيذها حملات اعتقال ومداهمات واسعة النطاق. وقد نشرت منظمة بتسيلم الإسرائيلية غير الحكومية تسجيلاً صادماً يظهر فيه جنود إسرائيليون وهم يعتقلون خمسة أطفال فلسطينيين تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و 13 سنة، لقطفهم خضروات على مقربة من بؤرة هافات ماعون غير القانونية، التي يتواصل توسيعها على الأراضي الفلسطينية. وقال المتحدث باسم بتسيلم إن "هذا مثالا آخر على تجاهل السلطات والقوات الإسرائيلية المطلق على الأرض لرفاه الفلسطينيين وحقوقهم، أيا كان صغر أعمارهم أو مستوى ضعفهم".

وفي الساعات الأولى من صباح يوم 8 آذار/مارس، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 32 فلسطينياً في القدس الشرقية المحتلة ونفّذت عدة مداهمات قبل مطلع الفجر في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وفي نفس اليوم، داهمت القوات الإسرائيلية مكاتب لجان العمل الصحي الفلسطينية في رام الله، وعبثت بالمبنى وصارت معدات حاسوبية ووثائق. وفي 10 آذار/مارس، نفّذت القوات الإسرائيلية عدة مداهمات في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، واعتقلت تسعة فلسطينيين، من بينهم خطيب المسجد الأقصى. ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نفّذت القوات الإسرائيلية 184 عملية تفتيش واعتقال في الضفة الغربية في الفترة من 16 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس، واعتقلت 158 فلسطينياً، حيث كانت القدس الشرقية هدفها الرئيسي.

وفي الأسبوع الماضي، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية، أثناء احتفال المجتمع العالمي باليوم الدولي للمرأة، بمداومة مركز نسائي في القدس الشرقية، فاعتقلت امرأتين شاركتا في تنظيم نشاط أقيم بمناسبة اليوم الدولي للمرأة احتفالاً بدور المرأة في الثقافة والتراث الفلسطينيين. ويوضح إيقاف ذلك النشاط العنف المنتظم الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي. ووفقاً لما ذكرته جمعية نادي الأسير الفلسطيني، فالسلطات الإسرائيلية تسجن حالياً 35 سجيناً فلسطينية، 11 منهن أمهات.

ومن دواعي الأسف أن المساءلة لا تزال غائبة عن هذه الانتهاكات وعن عدد لا يحصى من الجرائم الأخرى التي ارتكبت طيلة فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي دام قرابة 54 عاماً، مما يؤدي إلى وقوع قمع لا نهاية له على الشعب الفلسطيني وعواقب مدمرة على الهدف المتمثل في تحقيق سلام عادل. وما فتئ المجتمع الدولي يدين، عاماً تلو الآخر، الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، إلا أنها إدانة لا ترقى إلى مستوى اتخاذ التدابير الكفيلة بتنفيذ القانون الدولي فعلياً ومحاسبة إسرائيل. ومع ذلك، ما زالت تقع على عاتق المجتمع الدولي المسؤولية عن التصدي لهذه الانتهاكات التي تطال المبادئ الأساسية للقانون الدولي وعن التصرف بشكل جماعي لوقف هذا الإفلات من العقاب، بدلاً من إعطائه الضوء الأخضر بعدم اتخاذ إجراءات ملموسة، أو في حالة أسوأ من ذلك، بالتواطؤ، على غرار ما نشهده للأسف في القرارات التي تصدر عن بعض الدول إزاء القدس الشرقية المحتلة، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وقراري مجلس الأمن 478 (1980) و 2334 (2016).

وأما الحجج القائلة بأن أي إجراء يسعى إلى محاسبة إسرائيل عن جرائمها وانتهاكاتها هو "معادة للسامية" و/أو تقويض لعملية السلام إنما هي حجج غير مقنعة ولا صلة لها بالواقع. وفي هذا الأسبوع فقط، جدد رئيس الوزراء الإسرائيلي، أثناء حملة انتخابية أخرى محمومة، تعهده بإضفاء الصبغة القانونية على البؤر الاستيطانية في حال إعادة انتخابه. فهذا الوضع يفرض علينا أن نسأل: ما الذي يشكل تهديداً أكبر من غيره لحل الدولتين وعملية السلام، أو السعي إلى تحقيق المساءلة بمقتضى القانون الدولي، أو السعي إلى الضم الزاحف؟

لقد حان الأوان لإنهاء شلل مجلس الأمن بشكل فعال، الذي سمح باستمرار الاحتلال الإسرائيلي وضمها للأراضي بحكم الواقع بلا عقاب. ففعل ذلك سيعيد إرساء إطار القانون الدولي باعتباره السبيل المبدئي لإنهاء هذا الظلم التاريخي، وسيعيد تأكيد انطباق القانون الدولي في التصدي للانتهاكات والخروقات أي كانت الظروف. ومع مراعاة ما سبق ذكره، يصبح تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، بجميع أحكامه، أمراً حتمياً أكثر من أي وقت مضى، ونحث جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد لضمان محاسبة إسرائيل عن أعمالها غير المشروعة دولياً، ولحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، ولإنقاذ آفاق التوصل إلى حل عادل وسلمي.

وختاماً، يجب أن نتذكر أن هذا الأسبوع يصادف الذكرى الثامنة عشرة لوفاة ريتشل كوري، وهي مواطنة أمريكية كان عمرها 23 عاماً، دهستها جرافة إسرائيلية حتى الموت أثناء قيامها بعمل لا عنف فيه لحماية منزل أسرة فلسطينية من الهدم. فتضحية ريتشل وشجاعتها لا تُسى وذكرها ستظل على الدوام محط تكريم. ففي إحدى الرسائل الأخيرة التي أطلعت أسررتها عليها، كتبت ريتشل تقول: "أقل ما يجدر بي أن ذكره هو أنني أيضاً أكتشف درجة من قوة بني البشر ومقدرتهم الأساسية على التمسك بإنسانيتهم في الأحوال الأليمة - وهو ما لم أشهده من قبل. فأعتقد أن العبارة الدالة على ذلك هي الكرامة". وعلينا، نحن المجتمع الدولي، أن نكتشف من خلال الكرامة درجة قوتنا الجماعية في مواجهة هذا الظلم الفادح.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 707 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 5 آذار/مارس 2021 (A/ES-10/853-S/2021/224)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. فلا بد أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم